وانما قال فدخلت لان النقصان ايضا قوله قد يكون مغيرا مقبولة مطلقا اى سواء كانت
من الراوى او من الحافظ قوله فان خولف اى ان خولف الراوى بالزيادة او النقصان
فى السند او المتن قوله بارجح منه اى بسبب رواية من هو ارجح منه اى من الراوى
المخالف المرجوح فخرج المساوى لما فيه من التوقف قوله او كثرة عدد وان كان كل منهم
دونه فى الحفظ والاتقان لان العدد الكثير اقوى بالحفظ الواحد وتطرق الخطا
للواحد اكثر منه للجماعة قوله من وجوه الترجيحات كفقه الراوى وعلو سنده وكونه فى
كتاب تلقاه الائمة بالقبول قوله فالراجح اى من الحديثين المتخالفين قوله يقال له
المحفوظ من الخطا قوله يقال له الشاذ لانه بعيد عن اسباب الترجيح قوله مثال ذلك ما رواه
قال الشيخ قاسم الاولى فى مثال ان ياتى بمتن خالف فيه الثقة غيره لان هذه الانواع
من الشذوذ ونحوه انما هى واقعة بالذات على المتن لما فيه فى طريقه ما يقتضيها
انتهى ويمكن دفعه بانه اذا كانت المخالفة فى السند حكم فكيف اذا كان فى المتن
قوله الا مولا هو اعتقه اى الرجل اعتقه ذلك المولى اى المعتق اسم مفعول تمام
الحديث قال النبى عليه السلام هل له احد قالوا لا الا غلام اعتقه فجعل النبى عم
ميراثه له قوله يذكرا ابن عباس بل وقف على عوسجة ففى طريق ابن عيينة زيادة
عدد الرواة يعنى ابن عباس وهذا من وجوه الترجيح فان قلت قلة الوسايط
اولى وارجح فكيف رجح ابو حاتم رواية من هو اكثر عددا قلت نعم اذا ثبت ورود
يتفق الطريق الى النبى عليه السلام وههنا لم يثبت فرجح من هم اكثر عددا
لمظنة الارسال انتهى قوله رجح ابو حاتم اه حيث ذكر ابن عباس فى الاول
لا فى الثانى او حيث تابع ابن عيينة ابن جريج وغيره فعلى هذا يكون الكثرة

باعتبار

باعتبار التابع والمتبوع انتهى قوله وعرف من هذا التقرير اى من تقرير قوله فان خولف
بالنظر الى قوله وزيادة راويهما فان القيام مقام فاعله عايد الى راوى الحسن
والصحيح وهو مقبول اعم من ان يكون ثقة او صدوقا كما يصرح به قوله بعد وافترقا
فى ان الشاذ رواية ثقة او صدوق قوله وهذا هو المعتمد فى تعريف الشاذ اه يعنى
خلافا لمن اعتبر كون الراوى ثقة مخالفا لمن هو اوثق منه كما تقدم الاشارة اليه فى تعريف
الصحيح نعلم من مجموع كلامه ان الشاذ له ثلاثة معان قوله مع الضعف بان يكون الراوى
المخالف ضعيفا لسوء حفظ او جهالة قوله حبيب بضم الحاء المهملة وكسر الياء المشددة
بيني الاولى منها مفتوحة وابو حبيب بفتح الحاء وكسر الباء الموحدة بعدها ياء مثناة ساكنة
قوله هو منكر اى بسبب اسناده وان كان معناه صحيحا قوله رواية ثقة وفى بعض النسخ رواية
ثقة بالاضافة وكذا قوله رواية ضعيف ثم يكون للمصدر بمعنى اسم المفعول اى مروى
ثقة قوله وقد غفل من سوى بينهما اراد به ابن الصلاح لكن يحتمل ان يكون مراده التسوية
باعتبار اصل عدم القبول اى ترك العمل بهما وان تفاوتا باعتبار كون الراوى مقبولا
او ضعيفا وينبغى ان يعلم ان المراد العموم والخصوص من وجه بحسب المفهوم لا الافراد و
هو ان يعتبر فى مفهوم كل منهما شيء لا يعتبر فى الاخر وفى كليهما شيء حيث اعتبر فى
كليهما المخالفة للارجح وفى الشاذ مقبولية الراوى وفى المنكر ضعفه قوله وما تقدم
ذكره من الفرد لفظ الفرد بالنسبة الى الشرح محفوظ وبالنسبة الى المتن مرفوع ومثل
هذا المزج لا يستحسنه المحققون لكنه لما غلب الشرح على المتن وجعل ككتاب واحد
ساغ له ذلك ولو قال والمتقدم ذكره وهو الفرد لكان اولى قوله بعد ظنى كونه
فردا اى نسبيا فان الفرد المطلق لو تابعه غيره يخرج عن كونه فردا كذا قيل

Copyright © King Saud University